

الحركات الإسلامية الأصولية المتشددة في القرن الإفريقي دراسة مقارنة في الحركات الإسلامية الصومالية

م.د. سداد مولود سبع^(*)

المقدمة

يكتسب البحث في موضوع الحركات الإسلامية أهمية خاصة، فهو محط اهتمام الباحثين، والجهات الرسمية وغير الرسمية، وذلك لتصاعد وتيرة ونشاط الحركات الإسلامية لاسيما بعد أحداث (١١ / أيلول / ٢٠٠١)، إذ ازداد التركيز على نشاط الجماعات الإسلامية المتشددة المسلحة. وبدأت موجة عدااء ضد العرب والمسلمين من قبل الغرب، بسبب سياسية بعض الحركات الإسلامية المتشددة والمسلحة التي وصف العديد من نشاطاتها بالإرهاب. وهذا ما زاد من التركيز على التباين في توجهات التيارات الإسلامية التي انقسمت إلى تيارات متشددة (مسلمة وغير مسلمة)، وتيارات معتدلة.

ونتيجة لأهمية القرن الإفريقي كموقع جيوبوليتيكي في منطقة مهمة من العالم، وبسبب تصاعد تأثير حركات الإسلام السياسي الأصولي في المنطقة، فقد اقتضت أهمية الموضوع البحث في الحركات الإسلامية في منطقة القرن الإفريقي مع دراسة حالة الصومال؛ نتيجة لتركيز التيار الإسلامي الأصولي المسلح فيها. وبسبب نشاط تيارين مختلفين في التوجهات الفكرية، فقد تم البحث في موضوع الحركات الإسلامية الصومالية من زاوية مقارنة. لاسيما وان الحركات الإسلامية في منطقة القرن الإفريقي ليست وليدة أحداث (١١/أيلول) بل تعود إلى الحقبة الاستعمارية، والسياسة المترتبة عنها في المنطقة.

وتكمن أهمية البحث في كونه يعالج موضع قل ما تم البحث فيه، فالحركات الإسلامية في القرن الإفريقي في أغلبها لها مطالب تدور حول تحقيق مطالب سياسية واجتماعية للمسلمين (في الدول غير العربية). أما في الدول العربية وتحديداً الصومال فأن المطالب ترتبط بأهداف إيديولوجية لها توجهات عالمية. وهذا ما أفضى بدوره إلى عدم استقرار سياسي وتحلم للدولة الصومالية المعاصرة.

^(*) تدريسية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

لذا فإن البحث ينطلق من فرضية أساسية مفادها أن تنامي دور الحركات الإسلامية في منطقة القرن الإفريقي أحدث نوعاً من عدم الاستقرار في المنطقة، لاسيما مع اشتداد حالة الاستقطاب بين التيارات الإسلامية المختلفة، وهو ما انعكس سلباً على الصومال .

لذا فإن البحث ينطلق من إشكالية وجود الحركات الإسلامية المتشددة التي ترفض التعامل مع أغلب النظم السياسية الموجودة ، والمثال هنا الحزب الإسلامي في الصومال، وبالمقابل هنالك حركات إسلامية معتدلة رضيت التعامل مع النظام السياسي القائم ، وهنا تبرز حركة أهل السنة والجماعة الصومالية كمثال بارز على ذلك، وهذا الاختلاف في التوجهات والأفكار خلق صراع بين الحركات الإسلامية فيما بينها، من جهة. وصراع بين بعض تلك الحركات والحكومة الصومالية من جهة أخرى .

واستجابة لمتطلبات البحث فقد تم تقسيمه إلى مقدمة ومطلبين، أما المطلب الأول فقد بحث في واقع الحركة الإسلامية في القرن الإفريقي، وجاء المطلب الثاني لبحث في الحركة الإسلامية في الصومال (دراسة مقارنة)، وجاءت الخاتمة لتقدم خلاصة البحث .

المطلب الأول: واقع الحركة الإسلامية في القرن الإفريقي

يؤرخ الباحثون ظهور الحركات الإسلامية في منطقة القرن الإفريقي إلى الحقبة الاستعمارية، فمع مجيء الإيطاليون إلى إريتريا، والفرنسيون إلى جيبوتي، والانكليز إلى كينيا تأسس مع مجيئهم بؤادر المقاومة الإسلامية دفاعاً عن الأرض والسيادة، واستطاعت تلك الحركات من طرد المستعمر من بلادهم بمشاركة القوى الوطنية في تلك البلدان. وبعد خروج المستعمر ظلت بعض تلك الحركات تمارس النشاط الديني/الدعوي، والنشاط السياسي الذي اخذ في بعض الأحيان مدى أوسع بنشاطه، عبر الركون إلى ممارسة النشاط المسلح، وأصبحت تلك الحركات تشكل اليوم جزءاً من معادلة الصراع والتحالفات الجارية في عموم منطقة القرن الإفريقي^(٩). ويعود تأسيس الحركة الإسلامية في القرن الإفريقي (الإصلاح) على يد الرئاسة العامة للبحوث العلمية والدعوة والإرشاد في السعودية وبالتعاون مع الشيخ محمد أحمد نور عمر سمر المشهور بـ(غريري) الصومالي الأصل نهاية السبعينات، وكانت تضع الحركة أساس عملها على نصرة الإسلام والخوف على مصيره من المخاطر المحيطة به^(١٠)، وكانت هذه الحركة قريبة في فكرها من جماعة الأخوان المسلمين في مصر. وتعد الحركة الإسلامية في القرن الإفريقي جزءاً من واقع

الحركة الإسلامية في القارة الإفريقية، التي تصنف وفقاً للمفكر الكيني علي مزروعى إلى نموذجين رئيسيين: أولهما النموذج الإحيائي الإصلاحى، والثاني النموذج التبشيري الدعوى. بيد أن السياق الاجتماعى والفكرى الحاكم لبعض الحركات الإسلامية في إفريقيا قد دفع إلى وجود نمط ثالث يجمع بين الإحياء والتبشير. وتذهب كل واحدة من هذه النماذج إلى التركيز على بعض القضايا دون الأخرى، بدون أن يؤدي هذا الفصل إلى التصادم والتنافر وإنما يؤدي إلى الترابط، وهذا ما يبدو واضحاً من الأفكار الرئيسة التي أمتاز بها كل نموذج، ووفقاً لما يأتي^(١):

أ- **نموذج الإحياء والتجديد:** يميل هذا النموذج إلى إحياء العقيدة والعود بها إلى تقاليدها الأساسية، وطرح طرق معالجة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ لا يتوقف هذا النموذج عند مسألة الصحة الإسلامية، وأن يكون الإسلام جوهر حياة المسلم، بل تنطلق من رؤية شمولية تسعى إلى تحقيق العدالة والمساواة. وضمن هذا السياق نشير إلى خبرة الإخوان المسلمين في مصر، والجهة القومية للإنقاذ في الجزائر، وجماعة العدل والإحسان في المغرب.

ب- **نموذج الدعوة والتبشير:** شهدت العقود الست الماضية تحركاً من قبل التنظيمات الإسلامية لنشر الإسلام في المناطق النائية ومناطق وسط إفريقيا؛ وذلك لأن الإسلام انتشر قديماً في المناطق الساحلية وامتد من خلالها إلى كل سواحل إفريقيا الجنوبية، وظل بمنأى عن المناطق الداخلية والبعيدة. وكان نشاط تلك الحركات واضحاً في كلاً من: ملاوي، وزيمبابوي، وناميبيا، وجنوب إفريقيا. إذ بدأت الدعوة الإسلامية فيها منذ خمسينيات القرن الماضي، حينما سعى المعلمون والمهنيون في كيب الغربية إلى تعبئة أنفسهم في حركات منظمة لنشر الإسلام والتعريف به، واستمدت هذه الحركات أفكارها وقناعاتها الفكرية والدينية من الخطاب الديني للحركات الإسلامية في كل من مصر وباكستان، فضلاً عن إيران.

ت- **نموذج الإحياء والدعوة:** في هذا النموذج تحاول الحركات الإسلامية القيام بمهام الإحياء والدعوة إلى الإسلام معاً، ويرتكز عمل هذه الحركات على أجندة الدعوة أكثر من قضايا الإصلاح في المجتمعات التي تزدد بها نسبة غير المسلمين في المجتمع.

ولعل النموذج النيجيري يقدم مثالا على هذا، فقد طرحت الحركات الإسلامية في نيجيريا على مدى العقدين الماضيين تحدياً واضحاً لعلمانية الدولة، ومارست في سبيل ذلك ضغوطاً كثيرة من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية، ومقاومة الجماعات المسيحية. إما في كينيا التي يشكل المسلمون فيها نحو ٤٠% من السكان، ألا أن الحكم قد سيطر عليه المسيحيين بعد الاستقلال. وقد عمدت تلك النخب على تهميش المسلمين الذين يعيشون في معظم المناطق الساحلية، وبعد سقوط نظام دانييل آراب موى والتحول نحو سياسات التعددية الحزبية، أقدمت الحركة الإسلامية على تسجيل «الحزب الإسلامي الكيني» لتمثيل المسلمين في كينيا.

بين هذه النماذج الثلاث يوجد تصنيف آخر للحركات الإسلامية، إفريقيا لم تكن بعيدة كثيراً عن مجمل التطورات الفكرية للخطاب الإسلامي، وعليه فقد انقسمت التيارات الإسلامية فيها إلى: تيار إصلاحى يذهب إلى تأسيس التجمعات السياسية (الأحزاب) كوسيلة للوصول إلى السلطة. أما التيار الثاني فهو التيار الأصولي الذي يذهب إلى التأكيد على عدم شرعية إقامة مثل هذه التجمعات، والأمر ينسحب على أدق القضايا، وهذا الاختلاف أوجد اختلافاً وتبايناً واضحاً بالعمل السياسي^(١٢). ويبقى هنالك قاسم مشترك بين التيارين يركز على استعادة ((مرجعية الإسلام)) لتنظيم شؤون الحياة العامة، إلا أن هذا القاسم المشترك يعبر عنه في سياقات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية شديدة التباين^(١٣). وهذا التباين يبدو واضحاً من الأفكار التي يستند عليها كلا التيارين، آذ يرى التيار الإصلاحى بجواز المشاركة في العمل السياسى؛ برؤيا مفادها إن المشاركة السياسية يمكن أن تحقق المكاسب للإسلام والمسلمين، لان الامتناع عن المشاركة يعني ترك الساحة للتيارات غير الإسلامية بأن تخطط وتستقطب وتقيم وتدعم كل ما يناسبها ويتفق مصالحها مقابل انغزال الإسلاميين، ويسوق هذا الفريق جملة من الأدلة والحجج التي تدعم رأيه، فيرون وجوب استخدام كل وسيلة ما دام أنه لم يأت نص بتحريمها، وسلوك كل مسلك لم ينه عنه ولا يترتب عليه تحقيق مفسدة للمجتمع بما في ذلك دخول اللعبة السياسية والترشيح والانتخابات ودخول البرلمان^(١٤). بمعنى آخر إن هذه الحركات التي جاءت بعد الاستقلال رأت بضرورة

الاندماج بالسلطة والصراع عليها، لكن بإطار إسلامي، ومنافسة الأحزاب العلمانية مستغلين الجانب العقائدي في فكر هذه الأحزاب الذي يلقي قبولاً لدى الغالبية المسلمة.

أما الحركات الإسلامية ذات الأفكار الأصولية، فأن ظهورها في وقتنا الحاضر، لم يأتي من فراغ أو بصورة مفاجئة، فهي وليدة تاريخ اجتماعي طويل، تنتمي إلى الحركات التجديدية التي ظهرت في منتصف القرون الوسطى^(١٥). وإن الفكر الأصولي للحركات الإسلامية يمتاز بشئائيه المظهر في قدمه وفي تجديده، وهذا يتضح في نظراته للعلاقات السياسية التي تنطوي عند الإسلاميين الأصوليين المعاصرين، تحت أربعة مفاهيم التي لا يمكن بدونها فهم العلاقة الجدلية بين الأصوليين الإسلاميين عن غيرهم. فالمفهوم الأول عالمية الإسلام، والثاني هو جاهلية العالم، أما الثالث فهو الجهاد، والرابع هو السلام^(١٦).

أما الأساس الذي يجب أن تقوم عليه الدولة عند الأصوليين يستند إلى الرجوع إلى عقل النبوة بعدّها المصدر الأصلي المتعالي، الصادق بذاته، والمقضي به إلهياً، على مستوى الاعتقاد الإيمان، أو التهيؤ الذهني الفطري الخالص من الحراك التاريخي الفكري والاقتصادي والنفعي على حدّ سواء، من دون التنبيه إلى الفرق بين عقل النبوة وعقل الدولة الذي يحتكم للمصالح السياسية والتاريخية^(١٧). ولعل الإصرار على هذه الرؤية والأفكار كان مدعاة لعدم الاستقرار في العديد من الدول، ومدخلاً مهماً للتدخل الخارجي في شؤون الدول التي تضم ذلك التيار. وتقدم الصومال مثلاً بارزاً على هذا، كذلك جمهورية مالي التي بدأت مع طليعة العام ٢٠١٣ حملته عسكرية بتعاون وتنسيق خارجي الهدف منها القضاء على التيار الإسلامي الأصولي ليس في جمهورية مالي فحسب بل في منطقة شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء.

فضلاً عن هذا، برزت حداث الاستقطاب الحاد بين التيارات الإسلامية المتباينة في توجهاته، وانعكس هذا بدوره على التوجه الفكري والإيديولوجي للمجتمع، وبالضرورة أمتد تأثيره إلى تشكيل الحكومة، وإرساء أركان نظام سياسي مستقر. وهذا ما بدا واضحاً في الحالة الصومالية التي عانت كثيراً / ولا زالت من حداث الاستقطاب بين التيار الإسلامي المتشدد (الأصولي)، والتيار غير المتشدد (الصوفي). لكن الحقيقة أن تنامي التيار الصوفي في الصومال

كان أحد الأسباب المهمة في تشكيل الحكومة الصومالية، وسن الدستور الدائم بعد غياب طويل لحكومة بارزة في الصومال؛ بسبب الدعم الذي قدمته للحكومة.

تجدر الإشارة إلى أن الحركات الإسلامية في الصومال لم تكن بعيدة الصلة عن مثيلاتها في منطقة القرن الإفريقي؛ ولعل هذا ما يفسر استمرار نشاط بعض الحركات الإسلامية في الصومال برغم الضغط الدولي، والإقليمي عليها. فقد كان سائداً أثناء حقبة الحرب الباردة نوع من الترابط بالعمل بين الحركات الإسلامية في منطقة القرن الإفريقي، تجمعها الأوضاع الاقتصادية التي كان يعيشها المسلمون في دول المنطقة، وغالباً ما كان يتم تجمعهم بشكل عفوي لأجل المطالبة بحقوقهم المسلوبة. ومن الأمثلة على ذلك: ما حدث عام ١٩٧٢ حين حدثت المجاعة في إثيوبيا فخرج على محدود ٣٠ ألف مسلم على أثرها للمطالبة بحقوقهم في المساواة ببقية الطوائف والقوميات الأخرى في المنطقة^(١٨). وبسبب الظلم والحيث الذي وقع على المسلمين من قبل القوميات الأخرى الحاكمة في منطقة القرن الإفريقي؛ فقد أخذت سياسة بعض الإسلاميين تدور في فلك القوة الصلبة أو الخشنة، التي تعنى بالاهتمام بالركائز العسكرية والاقتصادية للقوة، وفي سبيل ذلك سعت أغلب الحركات والتنظيمات السياسية ذا التوجه الإسلامي والتي ظهرت في منطقة القرن الإفريقي إلى امتلاك هاتين الركيزتين فكانت تنظيمات سرية مدججة بالسلاح لتدخل في مواجهة مباشرة مع النظم الحاكمة، ودخلت في عالم المال لتستزيد منه ولتوظفه في خدمة أهدافها العليا التي تؤمن بها، فبدت في كثير من الأحيان كأنها خصماً من رصيد مجتمعاتها وليست إضافة إليه. وهذا ما نجده في الجبهة الوطنية لتحرير اريتريا التي بدأت مسارها النضالي باسم الإسلام وكان هدفها تحقيق تقرير المصير والانفصال عن إثيوبيا، واستطاعت تحقيق ذلك بالفعل^(١٩).

وهناك حركات إسلامية لم تنشأ في فلك القوة الصلبة لكونها نشأت في البلدان العربية، ومن ثم فإنها لم تعاني من إقصاء المسلمين وكما في حالة السودان. فقد نشأت الحركة الإسلامية الحديثة فيها منتصف الأربعينيات بتأثير قوي من حركة الإخوان المسلمين في مصر عن طريق الطلاب السودانيين الذين درسوا في المعاهد والجامعات المصرية وعن طريق زيارات بعض قيادات الإخوان إلى السودان، واستمرت العلاقة الفكرية عبر رسائل وكتب مطبوعات الإخوان في مصر، وبدأت الحركة بالتشكل على شكل الأسر والشُعَب. على غرار تنظيم

الأخوان . في عدد من المدن السودانية ^(٢٠). مرت إثنائها الحركة الإسلامية السودانية بمراحل مختلفة* ساهمت إلى حدٍ ما في تشكيل منهجها، فمنذ تأسيسها في العام ١٩٤٩ شهدت الحركة الإسلامية أطوار مختلفة مرت من مرحلة الاعتدال في ممارسة عملها، إلى الاندفاع بقوة في الحياة السياسية السودانية، إلى المصالحة مع النظام، وصولاً إلى مرحلة النضج بوصولها إلى سدة الحكم. وهي بهذا عُدت الحركة الإسلامية الوحيدة (آنذاك) التي وصلت إلى السلطة بمدة قياسية ^(٢١).

وفي مثال آخر للحركات الإسلامية ذات البعد القبلي والعربي والطابع الإسلامي، تقدم الحركة الإسلامية في إثيوبيا نموذجاً بارزاً في منطقة القرن الإفريقي. إذ تندرج تحت شعار الإسلام العديد من الحركات، ألا أن أهم تلك الحركات وأكثرها فاعلية، جبهة تحرير الأورومو الإسلامية، والتي تأسست على يد الشيخ عبد الكريم حاج إبراهيم جارا في العام ١٩٦٩، لمناصرة حركة تحقيق الهوية الإسلامية لمناطق العمق الإسلامي في إثيوبيا الشرقية. كما هنالك جبهة تحرير أورومو، وتمثل هذه الجبهة قومية الأورمو الذي يشكلون أكثر المجموعات العرقية عدداً في إثيوبيا، وتحتل هذه المجموعة مساحة واسعة تمتد على الحدود الكينية. وقومية الأورومو لم تستلم السلطة السياسية على مر تاريخ الحكومات الإثيوبية، مما أسفر عن تهميش سياسي لهذه القومية. واستطاعت الحركة من الحصول على دعم سياسي من دول الجوار لدعم قضيتهم، ولاسيما من قبل السودان. وكان لسياسة الحكومة الإثيوبية الشديدة في تعاملها مع الجبهة؛ دوراً في دفع الجبهة للدخول في سلسلة مفاوضات مع الحكومة خلال عامي (٢٠٠٨ و ٢٠٠٩). ألا أن تلك المفاوضات قد فشلت بسبب إصرار الجبهة على عقد محادثات جوهرية دون شروط مسبقة. وتوجد في إثيوبيا كذلك الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين أو (الجبهة الوطنية لتحرير اوغادين) التي تشكلت بعد اختيار الحكومة الصومالية في عام ١٩٩١، عقدت مؤتمرها الأول بعد تغيير النظام السياسي الإثيوبي في العام ١٩٩٢. وقد حملت الجبهة السلاح ضد الحكومة الإثيوبية في إعقاب الصراع الذي نشب بين اريتريا وإثيوبيا في عام ١٩٩٨، وحظيت الجبهة بدعم من الحكومة الاريترية والتي وجدت مصلحتها في تمويل وتدريب ودعم الجبهة. ودخلت الحركة على أثرها بمفاوضات غير متواصلة مع الحكومة الإثيوبية، لم تستطع خلالها الجبهة من التوصل لحل توافقي يرضي الطرفين. ومع غياب حل

جذري لأزمة اوغادين، واستمرار نشاط الجبهة (وأن كان بشكل متقطع)؛ دفع الحكومة الإثيوبية إلى اتهام الجبهة بالتعاون مع مجموعات إسلامية متطرفة في الصومال^(٢٢). لكن تلك الحركات لم تستطع من مس أركان الدولة واستقرارها السياسي، فعملها كان ضمن نطاق مسيطر عليه من قبل الدولة.

وتجدر الإشارة إلى تنامي نشاط الحركات الإسلامية في منطقة القرن الإفريقي لم يكن بسبب تنامي التيار الإسلامي عالمياً - ولا سيما التيار المتشدد - فحسب؛ بل كانت ظروف المنطقة التي اتسمت بالصراعات البينية، التي ساعدت على تنامي نشاط تلك الحركات. فهنالك الحرب الإريتريّة الإثيوبية أثناء المدة (١٩٩٨-٢٠٠٠)، والحرب الحدودية بين إريتريا وجيبوتي ٢٠٠٥، واختيار الدولة الصومالية منذ العام ١٩٩١ ودور دول الجوار في ذلك. لكن من الضروري الإشارة إلى تنامي نشاط الحركات الإسلامية لم يكن بنفس المستوى والفاعلية، وهذا مرتبط بطبيعة الحال بظروف كل دولة، وأهداف تلك الحركات. لذا فقد انقسمت الحركات الإسلامية في القرن الإفريقي من حيث الأهداف إلى^(٢٣) :

✚ فريق المتصلين الذين جربوا الوسائل الوسيطة على مستوى التعامل مع النظم الحاكمة، وعلى مستوى السعي لإصلاح المجتمع بالوعظ والإرشاد، مثل حركات الطرائق الصوفية في إريتريا، وجبهة يغرد تحت قيادة أحمد ديني في جيبوتي.

✚ فريق المعتدلون الذين لا زالوا يؤمنون بمجدوى الحوار مع النظم والقوى السياسية المخالفة، فهم يميلون إلى العمل الاجتماعي الطويل الرامي إلى تأهيل الأفراد والجماعات بالتربية الإسلامية وبالتقويم الأخلاقي.

وهنالك فريق آخر يرفض الاتصال أو الحوار مع النظم الحاكمة، ويعمل على مقاطعتها مثال حركة شباب المجاهدين والحزب الإسلامي في الصومال. لكن تبقى هنالك ملاحظة مهمة وأساسية تكمن في أن فاعلية الحركات الإسلامية في القرن الإفريقي يبقى في حدود سيطرت الدولة، ألا فيما يتعلق بالصومال. فنشاط تلك الحركات كان الأكثر تأثيراً في المشهد الصومالي وأمن البحر الأحمر، وإلى حد ما في منطقة القرن الإفريقي.

المطلب الثاني: الحركات الإسلامية في الصومال (دراسة مقارنة)

يرتبط تأريخ الحركات الإسلامية في الصومال بإنشاء أول منظمة إسلامية فاعلة أطلق عليها (الرابطة الإسلامية الصومالية) التي تأسست عام ١٩٢٥، استطاعت المنظمة ممارسة دور فاعل في الساحة الصومالية (آنذاك) كرابطة اجتماعية وثقافية، واستطاعت من الحد من الدور المتزايد للمنظمات التبشيرية المسيحية بعد خضوع الصومال للوصاية الإيطالية عام ١٩٤٩. وكانت الرابطة تتلقى دعماً من حزب رابطة الشباب الصومالي الذي تأسس عام ١٩٤٣. ثم تحول إلى حزب سياسي عام ١٩٤٧، كان يهدف إلى تحرير الصومال من الاحتلال. وبعد استقلال الصومال في عام ١٩٦٠، حمل عدد من الطلبة الذين تخرجوا من الجامعات العربية أفكار المنظمات الإسلامية المعاصرة وادخلوها إلى الصومال. وفي ستينيات القرن الماضي كانوا قد تفاعلوا مع مختلف الجماعة الإسلامية واعتنقوا أفكارها وكونوا تدريجياً حركات مشابهاً لها، ومن هذه الحركات منظماتان رئيسيتان أصبحتا أكثر شهرة في الصومال في الثمانينيات وهما: حركة الإصلاح المنتمية للإخوان المسلمين، والسلفية المرتبطة بحركة الاتحاد المنتمية للفكر الوهابي^(٢٤).

ومع اختيار الدولة الصومالية عام ١٩٩١ التي أفضت إلى فوضى احتاحت الصومال وأدت إلى استقلال الإقليم الشمالي الغربي من الصومال تحت مسمى "جمهورية أرض الصومال" وأن لم يحظى باعتراف دولي إلا أنه تمتع بالاستقرار النسبي عن باقي الأقاليم الصومالية^(٢٥). وبالمقابل شهدت باقي الأرض الصومالية تدهور الأحوال الأمنية، وسيطرت الميليشيات المسلحة على حياة المجتمع الصومالي، وتهاوي جميع البنى المتبقية للسلطة في الدولة الصومالية. إذ لم يؤد الفراغ السياسي الناتج إلى اختيار القانون والنظام فحسب، بل أسهم في إبراز انهيار التماسك والانسجام الاجتماعيين. وما دامت الدولة لم تعد قادرة على توفير الأمن والضرورات الأساسية للمواطنين، فقد التجأ أفراد الشعب إلى القبيلة والعشيرة طلباً للأمن، لاسيما وأن القبيلة والعشيرة تعد ركن أساسي ومهم في المجتمع الصومالي، الأمر الذي أدى إلى عسكرة المجتمع^(٢٦). على أثرها تم تشكيل المحاكم الشرعية من قبل قيادات شعبية من زعامات العشائر ورجال الأعمال والمواطنين في العاصمة الصومالية، التي حظيت بدعم وتأييد شعبي، لاسيما من قبل رجال الأعمال والمؤسسات التجارية التي كانت بحاجة إلى

الأمان للقيام بأعمالها. إلا إن الطابع القبلي غلب عليها، إذ أن كل محكمة كانت تعمل في الحي الذي تقطنه قبيلة بعينها وكان الهدف منها حل المنازعات بين أبناء القبيلة ذاتها وبين القبائل الأخرى، وأصبحت تلك المحاكم الجهة الوحيدة التي تفصل في الخصومات وتعتقل الجناة، وأُنيط بها إيقاف أعمال القتل والنهب ونجحت في ذلك إلى حد بعيد. وكانت تعتمد في تحويلها على ما يقدمه لها أفرادها طبقاً لللائحة تأسيسها وبمرور الزمن بدأت الحاجة إلى إنشاء جهاز إداري يجمعها ويربط بينها، حيث إن استمرارها بالعمل على هيئتها المنفردة وطابعها القبلي يضعف ما لم توضع ضمن إطار مؤسسي (٢٧).

وقد اتحدت تلك المحاكم الإسلامية وبدأت بالظهور كقوة موحدة منذ العام ٢٠٠٤، وبدأت بالظهور العلني منذ أوائل العام ٢٠٠٦ تحت ما سمي (اتحاد المحاكم الشرعية) ثم أصبحت تعرف (بالمجلس الإسلامي الأعلى في الصومال) الذي شكل فيما بعد مجلس للشورى من ٩١ عضواً برئاسة (ظاهر عويس) الذي يتهم بأنه يرتبط بالقاعدة، ومجلساً تنفيذياً برئاسة الشيخ شريف شيخ أحمد والذي ضم (٥١ عضواً). وقد اصطدمت تلك المحاكم في البدء بأمراء الحرب، الذين يحظون بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد استطاعت المحاكم الإسلامية لاحقاً الاتفاق مع الحكومة الانتقالية، لكن الاتفاق لم يكتب له النجاح مع تدخل القوات الإثيوبية وإرسالها لقوات عسكرية لدعم الحكومة الانتقالية الضعيفة (٢٨). وهو ما أفضى إلى انسحاب المحاكم الإسلامية من بعض المناطق التي كانت خاضعة تحت سيطرتها.

وفي مسعى لحل المشكلة الصومالية اتفقت المعارضة والحكومة على عقد مؤتمر للمصالحة، تم عقد المؤتمر في (١٥ / تموز / ٢٠٠٧)، لكن الاتفاق ظل جزئياً وناقصاً لكونه لم يفلح في بلورة برنامج وطني ولم يضم جميع أطراف الصراع. وشهد العام ذاته تحولات تنظيمية ومؤسسية داخل المحاكم الإسلامية عقب انسحابها من المناطق التي كانت تسيطر عليها، إذ شكلت الهزيمة العسكرية السريعة أمام القوات الإثيوبية والحكومية إلى انهيار الهيكل التنظيمي والإداري الذي أقامته المحاكم الإسلامية في العاصمة مقديشو والمناطق الأخرى التي كانت تسيطر عليها، وتلاها انشقاق ما يعرف بـ ((حركة شباب المجاهدين)) التي كانت واحدة من ضمن حوالي (١٢) جماعة يتألف منها اتحاد المحاكم الإسلامية، ولكنها تعتنق إيديولوجية

سلفية متشددة، واتجهت هذه الجماعة عقب الحرب على سلخ نفسها عن المحاكم الإسلامية، وذلك لرفضها تصريحات المحاكم، ولا سيما الشيخ شريف أحمد، الذين أشاروا فيها إلى استعدادهم للتفاوض مع الحكومة في حالة توافر شروط محددة^(٢٩). واستطاعت المحاكم الإسلامية التحالف مع المنشقين على الحكومة الانتقالية وعقد مؤتمراً لها في العاصمة الإريترية (أسمره) في أيلول / ٢٠٠٧، وضم مؤتمر المعارضة مختلف الجماعات ومنها اتحاد المحاكم الإسلامية، ونواب البرلمان المنشقون المقيمين في إريتريا، وبعض القيادات السياسية الصومالية في المهجر، أسفر عن هذا المؤتمر تحالف أطلق عليه (التحالف من أجل تحرير الصومال). وهو ما لقي دعماً دولياً. هدفه الأساس حشد الجهود الوطنية الصومالية من أجل تحرير الصومال، وانتخب الشيخ شريف أحمد رئيساً للتحالف، الذي حظي بدعم من إريتريا التي استخدمت من المعارضة في الضغط على إثيوبيا. وتم خلال منتصف العام ٢٠٠٨ التوصل لمؤتمر للمصالحة بين المعارضة والحكومة الانتقالية وفي شباط / ٢٠٠٩ تم انتخاب الشيخ شريف أحمد رئيساً للبلاد من قبل البرلمان بعد توسيع عدد أعضائه من (٢٧٥) إلى (٥٥٠) نائباً، يختار ٢٠٠ عضو من المحاكم، والبقية يتم اختيارهم من الصوماليين في المهجر^(٣٠). لكن انتخاب الشيخ شريف أحمد لم ينهي المشكلة الصومالية إذ استمر الصراع والقتال مع الحركات الإسلامية الأصولية التي تزامنت مع اتساع ظاهرة القرصنة في السواحل الصومالية.

لذا ينبغي الإشارة إلى أن خارطة القوى السياسية في الصومال انقسمت إلى عدة جماعات، منها قوى مسلحة وفاعلة عسكرياً في الساحة الصومالية أطلق عليها جماعات المحاكم الإسلامية، وتمثل التيار السلفي المتشدد في الصومال وانقسمت إلى عدة جماعات هي: (جماعة آل الشيخ أو مجمع العلماء، وجماعة الاتحاد الإسلامي أو الحزب الإسلامي أو جماعة الاعتصام بالكتاب والسنة، وحركة شباب المجاهدين). وهناك قوى أقل فاعلية وتأثير البعض منها محدود في الساحة الصومالية، وتمثل التيار الصوفي التقليدي في الصومال، ومن أبرزها: (حركة أهل السنة والجماعة، الإخوان المسلمون، والسلفيون الجدد). فضلاً عن مجموعات صغيرة من الحركات المحسوبة على الحركات الإسلامية لكنها غير فاعلة - على الأقل حتى الآن - من أبرزها: مجموعة الدفاع عن الدين والوطن، ورابطة علماء الصومال، ومنظمة الإنقاذ والمصالحة^(٣١).

أولاً: الحزب الإسلامي في الصومال

يطلق عليه أيضاً جماعة الاتحاد الإسلامي أو جماعة الاعتصام بالكتاب والسنة يتزعمه الشيخ طاهر عويس، نشأت الجماعة بمبادرة من الشيخ طاهر عويس في ثمانينات القرن الماضي، تعرضت الجماعة للعديد من المضايقات كان أبرزها الحكم على عويس ومن معه بالإعدام عام ١٩٨٧، إلا إن الحكم خفف إلى المؤبد بعد الوساطة التي قامت بها السعودية في حينها، وهو ما أثر على عمل الجماعة، لكن الحزب عاود عمله السياسي بعد سقوط نظام زياد بري عام ١٩٩١، وبعدها بدأ يبرز أسم الشيخ عويس وسط الجماعات الإسلامية الصومالية . عرف (عويس) . الذي كان عقيداً سابقاً في الجيش الصومالي المنهار . بنشاطه بالعلوم الإسلامية وتطرفه وتشدده حيال إقامة حكم إسلامي في الصومال قائم على الشريعة الإسلامية، ورفض كذلك الدستور المدني، ومناوئته لإثيوبيا التي يعدها العدو للدود لبلاده بسبب احتلالها لإقليم اوغادين الصومالي وإطماعها المتواصلة في الصومال وتدخلها السياسي والعسكري المستمر إزاء أعداء تطبيق الشريعة الإسلامية وإزاء الطامعين في أرض الصومال . ويتمركز الحزب الإسلامي في الأجزاء الوسطى والجنوبية من البلاد بما في ذلك العاصمة مقديشو، ويعتمد أعضاء التنظيم على العمل المسلح ولا يميلون إلى الحلول السلمية، وكانوا يمثلون الركن المتطرف ضمن اتحاد المحاكم الإسلامية، ولكنهم بكل الأحوال كانوا أقل تطرفاً من تنظيم شباب المجاهدين؛ ولعل هذا ما يبرر حالة العداء من قبل إثيوبيا وكينيا والولايات المتحدة الأمريكية ضدهم (٣٢) .

وازداد الحزب الإسلامي في الظهور بالساحة الصومالية بعد انفراط عقد المحاكم الإسلامية (التي كان الحزب جزءاً منها) بعد مؤتمر جيبوتي للمصالحة، الذي لم يفلح هذا المؤتمر بضم أطراف الصراع الصومالي للعمل السلمي وعلى أثرها تحالف الحزب مع تنظيم شباب المجاهدين، وإعلانهم الحرب على حكومة شريف شيخ أحمد (المنشق عن المحاكم الإسلامية) بعد تشكيلها في (كانون الثاني / ٢٠٠٩)، إذا وصف الشيخ عويس الشيخ شريف بأنه عميل للغرب، وأنه باع القضية، وأنه مرتد يجب محاربته، وهي التهمة ذاتها التي وجهها إليه أسامة بن لادن، ودعا أنصاره إلى محاربته وإسقاطه (٣٣) .

أبرز هذا التحالف، الذي تشكل في (أيار / ٢٠٠٩) عن ضم سبعة آلاف مقاتل لمحاربة حكومة الشيخ شريف والقوات الأفريقية المربطة في الصومال، ونجح هذا التحالف في إضعاف الأمن في الصومال وبقاء حالة عدم الاستقرار في الصومال. لكن هذا التحالف لم يصل إلى درجة الاندماج العضوي الكامل، وإنما اقتصر على تنسيق العمليات المشتركة في العديد من المناطق الصومالية، رغم المحاولات الكثيرة من قبل الشيخ حسن طاهر عويس توحيد الجماعتين في كيان سياسي واحد، إلا إنه لم يفلح في ذلك. لكن عدم الاندماج بين الجماعتين لم يمنع من نجاح الحزب الإسلامي وحركة شباب المجاهدين في ممارسة ضغوط عنيفة على الحكومة الصومالية، وفرض سيطرتها على مناطق واسعة جنوب البلاد ووسطها، وشمل في بعض الأحيان العاصمة مقديشو، ونجحنا في فرض حصار محكم على القصر الرئاسي خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٩، وتمكنتا من تنفيذ العمليات الانتحارية ضد العديد من كبار مسؤولي الحكومة والأجهزة الأمنية، مما أتاح لهما إن تمتلكا زمام المبادرة في الصراع ضد الحكومة واليد العليا في الفعل والمبادرة الهجومية^(٣٤). العمل المشترك بين الحزب الإسلامي وحركة شباب المجاهدين؛ أساسه اشتراك الجماعتين بعدائهما الشديد للرئيس الشيخ شريف أحمد وحكومته الانتقالية، لكن عرى العمل المشترك لم تدم طويلاً إذ دخلا في نزاع مرير وبالع الحدة في أوائل (تشرين الأول / ٢٠٠٩)، بسبب التنافس على إدارة المناطق الخاضعة للسيطرة المشتركة بين الجانبين، لاسيما مدينة كسيمايو، التي تعد عاصمة ولاية جوبا الجنوبية، التي تضم ثلاث أقاليم في جنوب الصومال. وعلى الرغم من عدم وضوح السبب المباشر لاندلاع النزاع بين الجانبين، إلا إنه يمكن إرجاعه إلى التباين الشديد القائم بينهما، في ما يتعلق بالتوجهات الإيديولوجية والروابط الخارجية لكل منهما، حيث تعد حركة الشباب المجاهدين أكثر تطرفاً في توجهاتها ومواقفها بالمقارنة مع الحزب الإسلامي، علاوة على ارتباطها مع تنظيم القاعدة والمقاتلين الأجانب تعد أقوى بكثير من الروابط المماثلة للحزب الإسلامي، وربما يكون توجه الشباب المجاهدين نحو الانفراد في السيطرة على المناطق الجنوبية عائداً إلى تأثير عناصر القاعدة الذين يسعون إلى تحويل هذه المناطق إلى نواة لإمارة إسلامية في الصومال. ويأتي هذا النزاع تأكيداً على خاصية رئيسية تطبع السلوك السياسي للجماعات الإسلام السياسي، المتمثل في السعي دائماً إلى الانفراد بالنفوذ والسلطة متى ما كان ذلك

ممكناً . هذا بالرغم من إن قادة الحزب الإسلامي حاولوا في بادئ الأمر احتواء النزاع، بالدعوة إلى وقف الاقتتال باعتباره يخدم مصالح الخصوم والأعداء إلا إن الحركة لم تستجيب لهذه الدعوة، كما لم تستجيب لمطالب الحزب الإسلامي بشأن إعادة الأوضاع في مدينة كيسمايو إلى سابق عهدها^(٣٥) . لكن مع زيادة الضغط على حركة شباب المجاهدين، اندفعت الحركة نحو تدعيم جبهتها الداخلية والعودة للتحالف مع الحزب الإسلامي مرة أخرى؛ الأمر الذي سمح لها بالاستمرار بالقتال ضد الحكومة الصومالية وقوات الاتحاد الإفريقي، ما سمح لها السيطرة على حدر عاصمة ولاية بكون في شباط ٢٠١٢ . وهذا يشير إلى استمرار فاعلية التيار المتشدد في الصومال رغم التدخل الإقليمي المتواصل للحد منه .

ثانيا : حركة أهل السنة والجماعة

يعد الكثير من الباحثين إن حركة أهل السنة والجماعة هي اتحاد الطرق الصوفية في الصومال . والتيار الصوفي في الصومال قديم وقوي وله إتباع كثر ينتشرون في جميع أنحاء الصومال، ويقدر عدد مريدي الصوفية بالملايين في دول العالم. أهم اهتمامات الصوفية الذي يتبعون المذهب الشافعي الأضرحة والمزارات الكثيرة في جنوب ووسط الصومال؛ وهذا هو الحد الفاصل بين التيار السلفي والتيار الصوفي وهو ما يبرر عدم الود من قبل الجماعة للتيار السلفي، بشقيه المسلح وغير المسلح، لان الأخيرة هدمت العديد من هذه الأضرحة^(٣٦) .

دفعت قضية هدم الأضرحة إلى نزوع حركة أهل السنة والجماعة إلى الحلول العسكرية بعد إن كانت تؤمن بالخيار السلمي لتسوية النزاعات، إلى جانب إدراكها خطورة تنامي الحركة السلفية بالصومال التي من المحتمل أن تجد نفسها في مواجهة مباشرة معها في حال فشل الحكومة الصومالية في فرض سيطرتها على الصومال، أو أجزاء من الأرض الصومالية. دخلت جماعة أهل السنة والجماعة طور مختلف في سياستها، والمتمثل بحمل السلاح، فمنذ عام ٢٠٠٨، سعت الجماعة للدفاع عن معتقداتها ومريديها ضد السلفيين الحركيين، ولاسيما أنصار الحزب الإسلامي وتنظيم الشباب المجاهدين، وبالفعل دخلت الحركة التي أسست ميليشيات خاصة بها في اشتباكات مسلحة مع مقاتلي حركة تنظيم الشباب والحزب الإسلامي، في مناطق من وسط الصومال وجنوبه الذي تسيطر عليه الحركتان الأخيرتان،

وتمكنت حركة أهل السنة والجماعة منذ أواخر عام ٢٠٠٨ من السيطرة على عدة مدن في جنوب الصومال ووسطها^(٣٧).

هذا السلوك للجماعة جعلها الحركة المسلحة الوحيدة، التي تؤيد الحكومة الانتقالية، حيث اتفقا على التعاون في محاربة الجماعات المعارضة لها . ولم يكن لجماعة أهل السنة (المعتدلة) حضور سياسي أو عسكري يذكر إثناء الحرب الأهلية في الصومال^(٣٨) .

نتيجة لكون حركة أهل السنة والجماعة بطبيعتها معتدلة، فهي بالضرورة منوئة لأي توجه سلفي، لذلك نلاحظ أنها أصدرت قراراً في (كانون الأول / ٢٠٠٩) يمنع ارتداء النقاب . وبررت الحركة هذا القرار لدواعي أمنية، ومنع حدوث تفجيرات انتحارية تنفذ بواسطة انتحاريين يرتدون النقاب على غرار التفجير الانتحاري الذي حدث في العاصمة مقديشو وأدى إلى مقتل (٢٣) شخص بينهم (٣) من وزراء الحكومة . خلال شهر تشرين الثاني ٢٠٠٩ . وتم اتخاذ هذا القرار من أجل تشديد الأمن في المناطق التي تسيطر عليها الحركة؛ لاسيما بعد ظهور عناصر تختفي بالنقاب لتنفيذ عمليات انتحارية . ويلاقي هذا الطرح ارتياحاً وقبولاً من لدن حكومة الشيخ شريف أحمد وكذلك إثيوبيا والإدارة الأميركية، وتحديدًا بعد إن اصطفت الحركة إلى جانب حكومة شريف لقتال السلفيين المنضوين تحت لواء الحزب الإسلامي وتنظيم شباب المجاهدين؛ وهذا ما يثير جدلاً حول مصادر تمويل الحركة، إذ يرى بعض المراقبين إنها مدعومة من إثيوبيا بسبب تلاقي أهدافها في محاربة السلفيين^(٣٩) . ألا إن اصطفافها إلى جانب الحكومة انفرط عقده بسبب الصراع على المناصب الحكومية وحرمان حركة أهل السنة والجماعة من تلك المناصب.

لذا تجدر الإشارة إلى إن الحركات الإسلامية المسلحة في الصومال مختلفة في إيديولوجياتها وأغلبها تحمل السلاح، وهذا ما يجعل حدة الصراع بين الحركات الإسلامية المختلفة تزداد شرارتها بسبب رفض أي جماعة الاستسلام والرضوخ للجماعة الأخرى، لكونه إيذاناً بتصفية هذه الأخيرة، فكرياً وتصفية عناصرها . لذا فالمستقبل المنظور للصومال يشير إلى بقاء الحركات الإسلامية في نزاع مستمر، ودخول هذه الجماعات بحالة شد وجذب فيما بينها، وبينها وبين الحكومة محاولة لحسم الخلاف لأحد تلك الجماعات . وهذه عملية صعب حدوثها في ظل الظروف الداخلية للصومال والقرن الأفريقي والتدخل الدولي .

الخاتمة

نخلص مما سبق، إن اهتمام المفكرين ورجال الدين بالعقيدة الإسلامية والرجوع إلى أصل العديد من المفردات الواردة في مجتمعاتنا حالياً إلى الشريعة الإسلامية ساهم بشكل مباشر وكبير بتجديد الخطاب الديني وإعادة إحياء المنظومة المعرفية للإسلام. لكن رافق هذا التجديد انبعاث حركات إسلامية أصولية كانت لها تأثيرات عنيفة في الدول التي نشطت بها، وغالباً ما قاد نشاطها المسلح لتدخل إقليمي ودولي في تلك الدول.

وهذا الاختلاف أفرز تيارين، التيار الأصولي (المتشدد)، والتيار الإصلاحية والمعتدل. والفارق بين التيارين كبير. ونتيجة لهذا الاختلاف فقد وجد التيار الأول رفض وخشية من القوى الدولية وأغلب النظم الحاكمة، والتيار الثاني لم يلقى القبول لكن لم يلقى العداء، إلا في حالات معينة. وخضعت الحركات الإسلامية (بشقيها المعتدل والمتشدد) لحالة من المد والجزر في علاقتها مع النظام السياسي بل وفي أحيان كثيرة امتد إلى دول الجوار.

هذه الحالة تتضح جلياً في القرن الأفريقي، إذ إن دول الجوار تخشى من الحركات الإسلامية المتشددة المسلحة في الصومال، وتخشى من زيادة نشاط هذه الحركات ومن احتمالي سيطرتها على الصومال، ومن ثم امتداد نشاطها إلى باقي دول القرن الإفريقي؛ وهو ما يؤذن بحرب إقليمية في حال حدوثه. لكن السعي المتواصل من قبل البيئة الإقليمية والدولية، كان دافعاً نحو الحد من تنامي النشاط المسلح لتلك الحركات عبر الشروع بتشكيل الحكومة الصومالية في العام ٢٠٠٩ - وأن كانت حكومة ضعيفة - لكنها بدأت التأسيس لملامح نظام سياسي جديد، بمساندة من داخلية: ممثلة بالتيار الإسلامي الصوفي الممثل بحركة أهل السنة والجماعة. ومساندة خارجية: ممثلة بإثيوبيا والولايات المتحدة الأمريكية. وكانت أهم ملامح النظام السياسي الجديد الاستفتاء على دستور جديد للبلاد في آب/ ٢٠١٢.

لكن يبقى هنالك سؤال مهم: هل أن تشكيل حكومة صومالية تحظى بدعم شريحة معينة من الشعب الصومالي، دليلاً على استقرار الصومال؟ وهو بدوره مؤشر على استقرار منطقة القرن الإفريقي؟. وهل أن إقرار الدستور الصومالي يحمل معه بوادر انفراج لازمة الصومالية؟. وهنا لا يمكن الإجابة بالإيجاب، فمؤشرات الاستقرار النسبي/الحذر واضحة في المشهد الصومالي. لكن في المقابل يستمر التحالف بين الحزب الإسلامي وحركة شباب

المجاهدين الصومالية، وتداعيات هذا التحالف مستمرة على المشهد الصومالي، من خلال استمرار سيطرة حركة شباب المجاهدين بالتحالف مع الحزب الإسلامي على مناطق معينة في الصومال.

المصادر والهوامش :

- (١) د.عبد السلام إبراهيم البغدادي، وآخرون ، الحركات الإسلامية المعاصرة في القرن الإفريقي، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد(١٠٧)، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠١٠، ص ٦٦.
 - (٢) (حوار شامل)مع أول مراقب للحركة الإسلامية في القرن الأفريقي (الإصلاح)، الانترنت ١٤ / آب / ٢٠٠٩، ص٧ <http://www.somaliatoday.net>
 - (٣) لمزيد من التفاصيل، ينظر : د. حمدي عبد الرحمن حسن، العرب وإفريقيا في زمن متحول ، دار مصر المحروسة ، القاهرة ، ص ١٣٥-١٣٦.
 - (٤) وليد سالم محمد، المشاركة السياسية للحركة الإسلامية في النظم السياسية العربية المعاصرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص٩٢ .
 - (٥) حسن الترابي وآخرون، الإسلاميون والمسألة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص٢٣٦ .
 - (٦) وليد سالم محمد، مصدر سبق ذكره، ص٩٧ .
 - (٧) د.حسن سعد، الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة بين النص الثابت والواقع المتغير، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٥٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٥، ص٣٨٤ .
 - (٨) د.أحمد الموصلي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٦٥-٦٦ .
 - (٩) د.حسين سعد، مصدر سبق ذكره، ص٤٢٥-٤٢٦ .
 - (١٠) د.عبد السلام إبراهيم البغدادي، وآخرون ، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.
 - (١١) المصدر نفسه ، ص ٦٧-٦٨ .
 - (١٢) الطيب زين العابدين، تجربة الحركة الإسلامية في السودان، التقرير : قضايا شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ١٩٩٩، ص ١٥ .
- (*) مرت الحركة الإسلامية في السودان بمراحل مختلفة، أطلق عليها العهد، وهي كالآتي:
- . الأول : عهد التكوين خلال الفترة الممتدة (١٩٤٩ . ١٩٥٥) وهو عهد نشأة الحركة ويوازي ما قبل الاستقلال السياسي في السودان .
- . الثاني : عهد الظهور الأول خلال الفترة الممتدة (١٩٥٦ . ١٩٥٩) وهو عهد ما بعد الاستقلال .
- . الثالث : عهد الكمون الأول خلال الفترة الممتدة (١٩٥٩ . ١٩٦٤) وهي فترة سلطة الفريق عبود وجماعته العسكرية التي وليت على البلاد سياساتها سياسة محافظة معتدلة .
- . الرابع : عهد الخروج العام خلال الفترة الممتدة (١٩٦٤ . ١٩٦٩) كان هذا عهد ثورة (أكتوبر) التي قادت مبادراتها الحركة فاستفادت منها ثقة واندفاعاً .
- . الخامس : عهد المجاهدة والنمو خلال الفترة الممتدة (١٩٦٩ . ١٩٧٧) وهو عهد الشطر الأول من سلطة جعفر النميري ونظام مايو / أيار الذي أجهض الديمقراطية وأجهض القوى الوطنية والحركة الإسلامية خاصة .

السادس : عهد المصالحة والتطور خلال الفترة الممتدة (١٩٧٧ . ١٩٨٤) وهو عهد نظام مايو الأخير . إذ انتهى الحال بالنظام والمعارضة إلى المصالحة الوطنية التي وأكبتها ظروف دولية وتهدى لها النظام بتصفية غالب اتجاهاته اليسارية .
السابع : عهد النضج خلال الفترة الممتدة (١٩٨٤ . ١٩٨٧) حيث بلغت الحركة من الوعي بذاتها وبالواقع من حولها قدراً، لها أن تمتص الصدمات وتتجاوز الحصار وتوظف شتى الظروف المتقلبة لصالح نموها المضطرب . ينظر في هذا: مثني علي حسين المهداوي، السياسة الأمريكية حيال الحركات الإسلامية مع التركيز على نموذج العلاقات مع الحركات الإسلامية في السودان للفترة من ١٩٨٩ . ١٩٩٩ ، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص ٥٠-٥١ .

(١٣) مثني علي حسين المهداوي، المصدر نفسه ، ص ٥٠ .

(١٤) لمزيد من التفاصيل ، ينظر في هذا: د. عبد السلام إبراهيم البغدادي، وآخرون ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨-٨٣ .

(١٥) ينظر في هذا : - المصدر نفسه ، ص ٦٨-٦٩ .

- إسماعيل صبري عبد الله ، وآخرون، ندوة (الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي)، ط ٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٤، ص ٣٧٠ .

(١٦) أميرة محمد عبد الحليم ، حركة الشباب الصومالية والتحول نحو الجهاد العالمي، مجلة السياسية الدولية، العدد (١٨٣)، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، يناير/ ٢٠١١، ص ١٣٦-١٣٧ .

17) Markus V. Hoehne, Mimesis and Mimicry in Dynamics of State and Identity Formation in northern Somalia, The Journal of the International African Institute, Volume 79, Number 2, 2009, p252.

البحث مأخوذ من موقع المكتبة الافتراضية العلمية وعلى الرابط:

<http://libhub.sempertool.dk.tiger.sempertool.dk/libhub?func=search&formSimpleSearch=1&query=the+of+somalia>

(١٨) سولومون دير سو، بيروك مسفين، الصراعات في أقاليم الصومال، دراسات عالمية، العدد (٩٢)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٠، ص ٢٥-٢٦ .

(١٩) هيفاء أحمد محمد، الصومال في ظل سيطرة المحاكم الإسلامية وما بعدها، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٥٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب (أغسطس) / ٢٠٠٨، ص ١٠٧ .

(٢٠) مجموعة باحثين، تداعيات سيطرة المحاكم الإسلامية على الأوضاع في الصومال، الملف السياسي، العدد (٢٤)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ٦، ٨-٩ .

(٢١) ينظر: مجموعة باحثين، حال الأمة العربية ٢٠٠٧ . ٢٠٠٨ ثنائية التفتيت والاختراق، (تحرير) أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢١٠-٢١٣ .

(٢٢) ينظر : مجموعة باحثين، القرصنة في السواحل الصومالية وخليج عدن، الملف السياسي، العدد (٥٣)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، آذار / ٢٠٠٩، ص ٥-٦ .

(٢٣) ينظر في هذا :

- د. عبد السلام بغدادي، الصراع الداخلي في الصومال والتدخلات الخارجية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد (٥٠)، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، شتاء ٢٠٠٩ / ٢٠١٠، ص ١٣٠-١٣٢، ١٣٧-١٣٩ .

- د. ناصر بن سليمان العمر، رؤية إصلاحية للمشكلة الصومالية، مجلة البيان، العدد (٢٦٠)، السعودية، السنة الرابعة والعشرون، أبريل/ ٢٠٠٩، ص ٦٠-٦١ .

- (٢٤) د.عبد السلام إبراهيم بغدادي، تحولات الفرقاء المحليين في المشهد السياسي الصومالي المعاصر، مجلة دراسات دولية، العدد (٤٣)، مركز الدراسات الدولية، بغداد، كانون الثاني / ٢٠١٠، ص ٩ .
- (٢٥) د. عبد السلام بغدادي، الصراع الداخلي في الصومال والتدخلات الخارجية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد(٥٠)، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٠٩، ص ١٣٦ .
- (٢٦) أحمد إبراهيم محمود، وآخرون، حال الأمة العربية ٢٠٠٩ . ٢٠١٠ النهضة أو السقوط، (تحرير) أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ٢٧٨ _ ٢٧٩ .
- (٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٨٠ _ ٢٨١ .
- (٢٨) د. عبد السلام إبراهيم بغدادي، تحولات الفرقاء ...، مصدر سبق ذكره، ص ١٧ .
- (٢٩) د. عبد السلام إبراهيم بغدادي، الصراع الداخلي ...، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨ .
- (٣٠) محمود البرعي، حركة أهل السنة والجماعة الصومالية تمنع ارتداء النقاب، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (١١٣٣٩)، ١٤ / ١٢ / ٢٠٠٩ .
- (٣١) د.عبد السلام إبراهيم بغدادي، تحولات الفرقاء ...، مصدر سبق ذكره، ص ١٨ _ ١٩ .

